الأنباء
الخميس 19 يناير 2017

سأل الجبري عن الإفراج عن مواد منتهية الصلاحية

هايف : إلزام موزعي المواد الغذائية بإرفاق تقرير المعاينة الصحية

محمد هايف

قدم النائب محمد هايف اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: لما كانت المحافظة على الصحة العامة للمواطنين والمقيمين هي أحد واجبات الجهات الرقابية في بلدي الكويت.
ونص الاقتراح على إلزام موزعي المواد الغذائية على منافذ البيع المختلفة في البلاد من جمعيات تعاونية وأسواق مركزية وغيرها ضرورة إرفاق تقرير المعاينة الصحية الصادرة من بلدية الكويت، موضحا فيها تاريخ صلاحيتها والإذن بتداولها، وذلك مع كل بضاعة يتم بيعها للموزع الداخلي.
كما وجه هايف سؤالا برلمانيا الى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون البلدية محمد الجبري جاء فيه: نما الى علمنا انه في غضون الفترة من 2016/12/1 وحتى تاريخه تم الإفراج بالمخالفة للقانون عن مواد غذائية ومشروبات منتهية الصلاحية وهي مواد يتطلب القانون خضوعها للفحص ولإذن الجهات المختلفة في بلدية الكويت حتى يتم التصريح لها بالتداول في السوق المحلي، مما يلحق الأضرار الصحية والأمراض المستعصية بين افراد المجتمع، أطلب إفادتي بالآتي:
ما عدد هذه المخالفات؟ وهل تمت إحالة وقائع منها لسلطات التحقيق؟ وما تم فيها من إجراءات؟
وفي سؤال آخر للجبري قال هايف: لما كانت اللوائح تقضي بأن فحص المواد الغذائية من منافذ البلاد لا تتجاوز شهرا واحدا فقط، فقد نما الى علمنا ان هناك إرساليات لمواد غذائية تجاوزت مددا طويلة دون البت في دخولها من عدمه للبلاد مع عدم وجود هذه المواد في المنفذ.
لذلك أطلب إفادتي بما يلي:
ما الإجراءات المطلوبة لفحص المواد الغذائية في منافذ البلاد؟ وما المدة اللازمة لإنجازها؟ وأين يتم الاحتفاظ بهذه المواد خلال فترة إنجاز المعاملة؟ وهل يسمح بدخول بضائع دون هذا الفحص؟ وما الإجراءات المتبعة في الحالات المتأخرة عن المدد التي يتطلبها القانون؟ وكم عددها؟ وهل تم اتخاذ إجراءات قانونية في المعاملات المتأخرة؟

من خلال استطلاع رأي لوزارة شؤون الأمة عبر البوابة البرلمانية

الهيفي: القضية الإسكانية ما زالت أهم أولوية للمواطن

قال وكيل وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة المساعد لقطاع البحوث ونظم المعلومات د.أحمد الهيفي ان استطلاع للرأي قامت به الوزارة، خلص إلى أن القضية الإسكانية تأتي في صدارة اهتمامات المواطن الكويتي والتي يأمل من السلطتين التشريعية والتنفيذية وضعها على رأس أولويات الفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة.

د.احمد الهيفي

وأوضح د.الهيفي أن الاستبيان الذي قام به قسم قياس الرأي العام بإدارة الدراسات السياسية والاقتصادية بقطاع البحوث ونظم المعلومات في الوزارة كان محورها أهم القضايا التي تشغل المواطن الكويتي من واقع سؤال مفاده: ما القضية الأهم بوجهة نظرك التي يجب أن يتبناها المجلس القادم؟ وقد تم وضع خيارات ما بين القضايا الأمنية والإصلاح الاقتصادي والمالي وقضايا الفساد والمال العام والصحة والتعليم والإسكان وقضايا الأسرة.

وقال: ان استطلاع الرأي استهدف الوصول الى أهم ما يشغل المواطنين من القضايا التي يريدون حلا لها في مجلس الأمة الحالي حيث جرى الاستطلاع من خلال موقع الوزارة الإلكتروني والبوابة البرلمانية المعتمدة ضمن البوابة الإلكترونية الرسمية للكويت على شبكة الانترنت وكذلك «الواتس اب».

د.فالح العمره

وأوضح د.الهيفي قائلا: لقد شارك في الاستطلاع 987 زائرا، وقد اعتبر 558 منهم أن القضية الإسكانية هي أهم قضية تشغل الأسرة الكويتية بنسبة 57٪ من إجمالي المشاركين، وحلت في المرتبة الثانية قضايا الفساد والمال العام بنسبة 19,1٪ فالتعليم 8٪ ثم الإصلاح الاقتصادي والمالي بنسبة 7٪من المشاركين.

من جهته، قال مدير ادارة الدراسات السياسية والاقتصادية د.فالح العمره ان من واقع نتائج استطلاع الرأي هناك مسؤولية تقع على عاتق السلطتين في مواصلة الاهتمام بالقضية الإسكانية التي تحتل الصدارة في جميع استطلاعات الرأي منذ سنوات طويلة، بحيث تكون هناك رؤية متكاملة وخطة مبرمجة زمنيا لكل مشروع إسكاني يتضح من خلالها المدة الزمنية المطلوبة للوصول إلى تلبية كافة الطلبات الإسكانية، لاسيما أن الحكومة ومجلس الأمة السابق كانا قد منحا لهذه القضية أولوية وساهمت جهودهما معا في الارتفاع بمعدلات التوزيع السنوية إلى 12 ألف وحدة بزيادة 9 آلاف وحدة سنويا مقارنة بمتوسط التوزيعات في السنوات السابقة.

الاختيارات	التصويت	النسبة المئوية
القضايا الأمنية	37	٪3,7
الإصلاح الاقتصادي والمالي	69	٪7
قضايا الفساد والمال العام	187	٪19,1
الصحة	40	٪4
التعليم	79	٪8
قضايا الأسرة	8	٪0,81
الإسكان	558	٪57
الإجمالي	978	٪100

التحليل

● تبين من الجدول رقم 1 ان الاهتمام بالقضية الاسكانية جاء في الصدارة بنسبة 57٪ من اجمالي المصوتين على الاستطلاع، وجاء تاليا قضايا الفساد والماد العام بنسبة 19,1٪.
● فيما احتلت قضايا الاسرة الترتيب الاخير بنسبة 0,81٪ من اجمالي المصوتين وسط قضايا الاسكان والفساد والصحة والتعليم والاصلاح الاقتصادي والامن.

التوصيات

في ضوء نتائج الاستطلاع، تبين ان من اهم اولويات المواطن الكويتي ان تكون القضية الاسكانية في صدارة اولويات السلطتين التشريعية والتنفيذية في الفصل التشريعي الخامس عشر، وقد خلصت نتائج الاستطلاع الى التوصيات التالية:
1 من المناسب مواصلة السلطتين الاهتمام بالقضية الاسكانية التي تحتل الصدارة في جميع استطلاعات الرأي منذ سنوات طويلة، بحيث تكون هناك رؤية متكاملة وخطة مبرمجة زمنيا لكل مشروع اسكاني يتضح من خلالها المدة الزمنية المطلوبة للوصول الى تلبية كل الطلبات الاسكانية.
2 تبين ان القضية الاسكانية هي الهاجس الاكبر للمواطن الكويتي بفارق كبير عن غيرها من القضايا.
3 من خلال اغلب استطلاعات الرأي تكون القضية الاسكانية في المرتبة الاولى لاولويات المواطن، وكان آخرها الاستطلاع الذي قام به مجلس الامة عام 2013.
4 على الرغم من الانجاز الذي تم خلال السنوات الاربع الاخيرة في القضية الاسكانية، وهو توزيع 12,000 وحدة سكنية سنويا اي ما يعادل 48,000 وحدة سكنية، يتبين وجوب مضاعفة الجهود والانجاز خلال السنوات المقبلة.

القضايا المهمة التي تشغل المواطن الكويتي

الهدف من استطلاع الرأي:
الوصول الى أهم ما يشغل المواطنين من القضايا التي يريدون حلا لها في المجلس القادم.
مصادر استطلاع الرأي:
تم الاعتماد على موقع الوزارة والبوابة الإلكترونية الرسمية لدولة الكويت على شبكة الإنترنت كمصدر للاستطلاع، وذلك من خلال طرح السؤال وقيام زائري الموقع بالتفاعل مع السؤال من خلال الإجابة عليه وكان السؤال قد طرح كالآتي:
ما القضية الأهم بوجهة نظرك التي يجب أن يتبناها المجلس القادم؟
الإجابة:
● القضايا الأمنية
● الإصلاح الاقتصادي والمالي
● قضايا الفساد والمال العام
● الصحة
● التعليم
● قضايا الأسرة
● الإسكان
العينة: تم الاعتماد على عينة عشوائية هم زائري موقع الوزارة والبوابة الإلكترونية الرسمية الذين قاموا بالتفاعل مع السؤال والتصويت عليه وكذلك الواتس اب.
مدة الاستطلاع: شهران اعتبارا من 2016/11/2 الى 2016/12/31